Int. J. Media. Mas. Com. Vol .3, No .01, 54- 78 (2021)
DOI: 10.46988/IJMMC.03.01.2021.03

International Journal of Media and Mass Communication المجلة الدولية للإعلام والاتصال الجماهيري

Digital media technology and social change: a study of the phenomenon of electronic blackmail in social media in Oman

Dr. Bahaa Eldin Mohamed Ibrahim[1], Dr. Sami Rashid AlBatashi[2]

[1]professor of Mass Communication and digital media at the University of technology and Applied Sciences in Sur-Oman
[2]professor of Public Relations at the University of technology and Applied Sciences in Sur- Oman

Email: baha.sur@cas.edu.om, samib.sur@cas.edu.om

Received: 26 June. 2020 Revised: 30 August. 2020 Accepted: 29 Oct. 2020 Published: 01 Jan 2021

Abstract:

Since the mid-nineties of the last century, the Arab world has witnessed a massive information and communication revolution represented by the emergence of the Internet. Social media emerged as one of the tributaries of that technological revolution. The Gulf Cooperation Council countries were among the most affected by this technological development in communication for their economic development. After she was amazed at the revolution of satellites and the multiplicity of her television channels, she found herself in front of new means of communication, knocking on her door without permission. Like any recent technology, it has countless advantages and disadvantages, disadvantages, and benefits. Social media has led to profound social transformations in the Arab Gulf states, as it is among the most technologically active countries, according to a report by the International Telecommunication Union.

The research paper discusses the social changes that accompanied the emergence of these new means of communication, focusing on the negative side that accompanied it, such as the phenomenon of electronic crime, and precisely the phenomenon of electronic extortion in the Sultanate of Oman, which international statistics indicate that the number of Internet users at the end of January 2019 reached approximately 3,780,000, which represents 77% of the total population. Furthermore, the study aims to find out the behavioral changes that accompanied the negative use of social media in the Sultanate of Oman by shedding light on the phenomenon of electronic extortion as an alien phenomenon in the conservative Omani society.

After analyzing the statistics issued by the official authorities, the study concluded that the most significant number of cases of electronic extortion recorded in the Sultanate was in 2017, the year in which the number of users of social media increased by 600,000 new users. Therefore, to avoid these crimes, we must educate young people by emphasizing the danger of these electronic crimes in our Arab societies and educating parents to monitor their children's behavior on these media platforms.

Keywords: digital media, social media, social change, electronic blackmail

.

تكنولوجيا الإعلام الرقمي والتغير الاجتماعي: دراسة ظاهرة الابتزاز الإليكتروني في وسائل التواصل الاجتماعي في سلطنة عمان

د. بهاء الدين محمد إبراهيم[1]، د. سامي راشد البطاشي[2]

[1]أستاذ الاتصال الجماهيري والإعلام الرقمي بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية في صور– سلطنه عمان

[2]أستاذ العلاقات العامة بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية في صور– سلطنه عمان

الملخص:

شهد الوطن العربي منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي ثورة إعلامية واتصالية هائلة تمثلت في ظهور الإنترنت، وظهرت وسائل التواصل الاجتماعي (الميديا الاجتماعية) كأحد روافد تلك الثورة التكنلوجية، وكانت دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر المتأثرين بهذا التطور التكنلوجي في الاتصال لتطورها الاقتصادي، فهي لم تفق بعد دهشتها أمام ثورة الأقمار الصناعية وتعدد قنواتها التلفزيونية حتى وجدت نفسها أمام وسائل تواصل جديدة تطرق بابها بلا استئذان. وكأي تكنلوجيا جديدة، لها مزايا وسلبيات، عيوب وفوائد لا تحصي، قادت وسائل التواصل الاجتماعي لتحولات اجتماعية عميقة في دول الخليج العربي باعتبارها من ضمن أكثر الدول نشاطاً تكنلوجياً وفقاً لتقرير الاتحاد الدولي للاتصالات.

تناقش الورقة البحثية التغيرات الاجتماعية التي صاحبت ظهور تلك الوسائل الاتصالية الجديدة بالتركيز على ما صاحبها من جانب سلبي كظاهرة الجريمة الإليكترونية وتحديداً ظاهرة الابتزاز الإليكتروني في سلطنة عمُان. والتي تشير الإحصائيات الدولية إلى أن أعدد مستخدمي الإنترنت فيها بلغ في نهاية يناير 2019م قرابة 3,780,000 أي ما يمثل 77% من إجمالي عدد السكان. وتهدف الدراسة لمعرفة التغيرات السلوكية التي صاحبت الاستخدام السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي في سلطنة عمُان بتسليط الضوء على ظاهرة الابتزاز الإليكتروني باعتبارها ظاهرة دخيلة على المجتمع العمُاني المحافظ.

وخلصت الدراسة بعد تحليل الإحصائيات التي صدرت من الجهات الرسمية إلى أن أكثر عدد حالات الابتزاز الإليكتروني التي سجلت في السلطنة كانت في العام 2017 وهو العام الذي زاد فيه عدد المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي 600 ألف مستخدم جديد. ولتفادي تلك الجرائم يجب التركيز على توعية الشباب وذلك بالتأكيد على خطورة تلك الجرائم الإليكترونية على مجتمعاتنا العربية، وتوعية أولياء الأمور بمراقبة سلوك أبنائهم على تلك المنصات الإعلامية.

كلمات مفتاحية: الإعلام الرقمي، وسائل التواصل الاجتماعي، التغير الاجتماعي، الابتزاز الإليكتروني

مقدمة

تعتبر الثورة التكنولوجية والاتصالية التي يشهدها عالمنا اليوم هي المحرك الفاعل لمظاهر التفاعل الاجتماعي داخل المجتمعات الحديثة، ولذلك حاز التقدم التكنولوجي والتقني في مجال الاتصال وشبكات التواصل الجديدة على اهتمام العديد من الباحثين في علم الإعلام الاجتماعي مما حدا ببعضهم للقول بحتمية وسائل التواصل الإليكترونية الحديثة في التغيير الاجتماعي.

ومؤخرا، شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تحولات عميقة في بنياتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية نظرا للتطور الهائل في استخدام التكنولوجيا بأنواعه المختلفة، وفي مجال تكنولوجيا الاتصال بلغ عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط بحلول العام 2019 م 136.1 مليون شخص، أي نحو 53% من عدد سكان المنطقة، وأدى هذا الاستخدام المفرط والغير آمن في غالب الأحيان لهذه الوسائل إلى ظهور تغيرات بنيوية في المجتمع وفي قيم الأسرة الخليجية بصورة خاصة.

يركز بحثنا هذا على الدور الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير الاجتماعي في المجتمع الخليجي العُماني، بالتركيز على المظاهر السلبية التي بدأت في الظهور جراء الاستخدام الخاطئ لهذه الوسائل الإليكترونية من قبل الشباب التي قادت لظهور ما يعرف بظاهرة الابتزاز الإليكترونيCyber blackmail كظاهرة جديدة على المجتمع الخليجي والعُماني على وجه الخصوص.

يسعى البحث لمعرفة اتجاهات التغير الاجتماعي والنظريات المفسرة له وربطها بالاستخدام الفعال لتكنولوجيا الاتصال الحديثة، كما يحاول بحث أسباب التغيرات الاجتماعية للمجتمع العُماني من جراء هذا الاستخدام، باستخدام المنهج الوصفي لوصف النتائج وتفسيرها وتوضيح أسبابها اعتمادا على دراسة العلاقة بينها.

يستند البحث على إحصائيات حديثة من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات التابع لهيئة تقنية المعلومات العُمانية عن استخدامات العُمانيين لمواقع التواصل الاجتماعي وعن نسب الابتزاز الإليكتروني في سلطنة عمُان.

1. **الإطار المنهجي للدراسة**

أ. إشكالية البحث

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية وهي أن وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت مع غيرها من عوامل أخرى في التغير الاجتماعي والثقافي في دول مجلس التعاون الخليجي، بالتركيز على التغير السلبي من خلال تناول ظاهرة الابتزاز الإليكتروني في سلطنة عمان، وتكمن الإشكالية الأساسية في هذه الدراسة في صعوبة إدراك مدى هذا التغير الاجتماعي، فعملية التغير الاجتماعي من الصعب إخضاعها للحساب الكمي أو الكيفي فهي تستند لعدد من الميكانيزمات داخل المجتمع والنظريات الأكاديمية الاجتماعية والسلوكية المتعددة والمختلف حولها حتى يومنا هذا، فكيفية قياس التغير في الأفراد والمجتمعات و مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي في هذا التغير المفترض هو سؤال حاول البحث الإجابة عليه من خلال استعراض ماهية التغير الاجتماعي، والنظريات الاجتماعية والاتصالية التي اجتهدت لإثبات الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام بصورة عامة في تغير المجتمعات. وحاول الباحثان استعراض ما تناولته الأدبيات السابقة الشارحة والمحللة لهذه الظاهرة (الابتزاز الإليكتروني) وربطها بثورة الميديا الاجتماعية الحديثة

التي دخلت كل العالم بلا استثناء أو استئذان.

ب. أهداف البحث: يهدف البحث لـ

1. معرفة الدور الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التغير الاجتماعي.
2. معرفة اتجاهات التغير الاجتماعي والنظريات المفسرة له وربطها بالاستخدام الفعال لتكنلوجيا الاتصال الرقمي.
3. دراسة ظاهرة الابتزاز الإليكتروني في المجتمع العماني وعلاقتها بوسائل التواصل الاجتماعي.

ج. أسئلة البحث:

1. ما هو الدور الذي تقوم به وسائل التواصل الاجتماعي لأحداث التغير الاجتماعي؟
2. كيف تحدث عملية التغير الاجتماعي؟
3. كيف ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي على ظهور ظاهرة الابتزاز الإليكتروني؟
4. وما هي العلاقة بين ارتفاع جرائم الابتزاز الإليكتروني وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي

د. منهجية البحث

تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة نظراً لأنه الطريقة المناسبة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة معينة وتفسيرها، ولكون الدراسة تعتمد بصورة أساسية على تقارير وإحصائيات معدة سلفاً من جهات رسمية لظاهرة الابتزاز في سلطنة عمان، كالمركز الوطني للسلامة المعلوماتية التابع لهيئة تقنية المعلومات والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات العُماني وشرطة عمُان السلطانية. والمدى الزمني للمعلومات والإحصائيات التي أعتمد عليها الباحثات تغطي الفترة من العام 2011م إلى العام 2019م.

ويأتي دور المنهج الوصفي هنا لوصف هذه الإحصائيات والنتائج وتفسيرها وتوضيح أسبابها اعتمادا على دراسة العلاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وظهور ظاهرة الابتزاز الإليكتروني في مجتمع الدراسة، فالمنهج هنا يعتمد على دراسة الوضع الراهن للظاهرة وتحليلها وتحديد أسبابها ومستقبلها من خلال المعطيات المتوفرة.

2. التعريفات الإجرائية للدراسة (مصطلحات الدراسة):

- **الإعلام الرقمي:Digital media** يطلق مصطلح الإعلام الرقمي على وسائل الإعلام أو الاتصال التي تعتمد في بنيتها الأساسية على الإنترنت وعلى الرقمنة Digital، أي أن جميع المعلومات أو البيانات الخاصة بوسائل الإعلام يتم ترميزها على صورة أرقام، لذلك يطلق عليه البعض أسم الإعلام عن طريق الإنترنت online media والذي يتضمن عناصر متعددة الوسائط (مثل الصور المرئية والصوت).
- **وسائل التواصل الاجتماعيSocial Media:** وهي الوسائل الإعلامية الحديثة نسبياً والتي تعتمد على التطبيقات الإليكترونية وتطبيقات الهاتف الذكي كتويتر وإنستغرام وسناب شات والتي تتيح لمستخدمها صناعة ومشاركة المحتوى الإعلامي والتفاعل لحظياً مع المستخدمين الأخرين بخلاف وسائل الإعلام التقليدية ذات الاتجاه الواحد.
- **التغير الاجتماعيSocial change:** تغير ملحوظ عبر الزمن في أنماط السلوك، القيم الثقافية والأعراف الاجتماعية لمجتمع ما.

- **الابتزاز الإليكتروني:cyber blackmail** هي عملية تهديد وترهيب لضحية ما باستخدام وسائل إليكترونية كبرامج التواصل الاجتماعي أو أي وسيلة إلكترونية أخرى يستطيع من خلالها المبْتز الوصول لمعلومات الضحايا مثل (الصور، فيديوهات، وثائق) بطريقة غير مصرح بها أو حصل عليها من الضحية بطريقة مباشرة، ومن ثم يهدد بنشر تلك المحتويات إذا لم يحقق الضحية طلباته.

تجدر الإشارة هنا بأن هنالك تداخل مفاهيمي بين مصطلحي الابتزاز الإليكتروني والتنمر الإليكتروني ورغم ما يبدو من اختلاف ظاهر بينهم إلا أن الاثنين يستخدموا نفس الأساليب وينتهوا لنتائج واحدة وهي عملية تهديد وترهيب للضحية تنتهي بتنفيذ أوامر معينة للمبتز. وفي الغرب يستخدم المصطلحان بطريقة متبادلة ليشيروا لما سبق وعرفناه عن الابتزاز الإليكتروني وبل ويستخدم مصطلح ثالث وهو Cyber Extortion ليشمل المصطلحان معاً وأن حصر عمليه الابتزاز من أجل المال. وبالرجوع لمعظم القوانين العربية المقارنة والتي أطلع عليها الباحثان نرى أن المشرع القانوي لم يفرق بين التنمر الإليكتروني والابتزاز الإليكتروني وعدهما من ضمن جرائم تقنية المعلومات، ربما يرجع ذلك إلى حداثة الظاهرة في المجتمع العربي.

3. التغير الاجتماعي لمحة تاريخية

أولى فلاسفة الشرق والغرب والمفكرون على مر التاريخ اهتماما بظاهرة التغير الذي يطرأ على مجتمعاتهم البشرية، وتأملوه باعتباره سمة لصيقة بحياة الإنسان والمجتمع، فمبدأ التغير هو أحد المبادئ الأساسية التي ينهض عليها الوجود الاجتماعي بجوانبه الطبيعية وغير الطبيعية والتي تحتاج للبحث والتأمل وصولاً لتأسيس نظريات وافتراضات عامة بشأنها.

ولعل أول من لفت الانتباه إلى قوانين التغير العامة التي تحكم كل الأشياء هو الفيلسوف اليوناني هيراقليس (540–475 ق.م) الذي أطلق عبارته الشهيرة التي قال فيها " أن الأنسان لا يستطيع أن يضع قدمه في نهر واحد مرتين لأن النهر يكون قد تغير بين الخطوتين". (زايد، 2006، صفحة 14)

ويقر أبن خلدون في بحثه عن الحياة الاجتماعية والتاريخية بأن ظاهرة التغير مسألة تدريجية مستمرة، تشمل ميادين الحياة والعمران بأكملها، كما تتضمن المستوى الشخصي والجماعي والتنظيمات والدولة وبيئة الإنسان بقوله: "وذلك أن أحوال العالم و الأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول ..." (نوري، 2017، صفحة 15) ، ويرجع أبن خلدون أسباب التغير في الجماعات والمجتمعات والتي صنفها في عصره إلى مجتمع جماعي بدائي بسيط التركيب ينتهي إلى نموذج حضري يؤدي إلى قيام الدولة، إلى المتغير الاقتصادي باعتباره أساس التغير وسببه الأساسي.

وبلغ الاهتمام بالتغير الاجتماعي مبلغة في عصر التنوير حيث أهتم فلاسفة عصر التنوير بالتغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية منذ نشأتها وحتى قيام الدولة المدنية الحديثة، والتغير الاجتماعي في نظر فلاسفة عصر التنوير هو تغير تقدمي ينقل المجتمعات إلى حالة أفضل وإلى نظام سياسي يحقق فيه الأفراد أهدافهم. وفي ضوء ذلك أكد الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز (1585–1679م) على انتقال المجتمعات من حالة الفوضى التي يقتل فيها الأفراد

بعضهم البعض الأخر أو من حالة الحرب الاجتماعية إلى حالة يسود فيها النظام ويتحكم فيها العقل من خلال قوة الدولة التي تلزم الأفراد لكي ينصاعوا لقانونها العام. (زايد، 2006، صفحة 16) واستمر الاهتمام بدراسة ظاهرة التغير الاجتماعي في المجتمعات البشرية عند علماء القرن التاسع عشر وطوروّا بشأنه قوانين مختلفة، إلا أن المفهوم الحالي لم يظهر بشكل منظم إلا في العام 1922م عندما كتب العالم الأمريكي وليام أوجبرن كتابه الشهير عن التغير الاجتماعي حيث درج المفكرون السوسيولوجيين قبله على استخدامات مفهومات أخرى مثل النمو والتقدم والتطور (زايد، 2006، صفحة 15).

استطاع أوجبرن أن يخلص عملية التغير الاجتماعي من كل ما لصق بها من صفات يطلقها كل من أهتم قبله بهذا الموضوع؛ إذ يؤكد أن عملية التغير الاجتماعي عملية يمكن أن تتجه إلى التقدم أو التأخر، كما تشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية.

في العام 1933م نشر الألماني" أوزفالد شبلنجر" كتاب (الدولة) وبين فيه نظريته الخاصة بالتغير المبنية على أن الثقافة خاصة للمجتمعات، وأن لكل مجتمع ثقافته الخاصة به، وبالتالي فإن عملية التغير لا تكون واحدة في المجتمعات كافة، وإنما لكل مجتمع نمطه الخاص في التغير وفق ثقافته، وقد ساهمت أفكاره في دراسة التغيرات الثقافية. (بدوي، 2018، صفحة 23).

1-3. في ماهية التغير الاجتماعي

ثمة مشكلات كامنة في تعريف التغير الاجتماعي باعتباره من أبرز المواضيع السرمدية التي حاول الكثير من الفلاسفة والباحثين ورواد علم الاجتماع والتاريخ والأنثروبولوجيا تعريفه وتفسيره وتحديد ميكانيزمات حدوثه، مثله مثل غيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية، وتحاول هذه الورقة البحثية استعراض لبعض تلك التعريفات المتعلقة بموضوع الدراسة باعتبار أن مشكلات التعريف لا تتبع تعدد المفاهيم وتضاربها فحسب، بل تتبع في الأساس من تعقد عملية التغير الاجتماعي نفسه والدور المفترض لوسائل التواصل الاجتماعي في هذا التغير.

أ. التغير لغوياً:

التفسير اللغوي للتغير هو التحول والتبدل، فقال(تغير) الشيء (عن حالة) أي تحول وتبدل وجعله غير ما كان ويشير كذلك إلى الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة زمنية محددة (زامل، 2010، الصفحات 277-255).

ب. التعريف الاصطلاحي للتغير الاجتماعي

قبل الخوض في تعريفات التغير الاجتماعي المتعددة نذكر الفرق بين مصطلحي التغير والتغيير الاجتماعي، إذا إن الفارق بينهما ليس مجرد حرف باء زائدة، بل يتمثل في مدى تدخل الإنسان في عملية التغير، فكلما تدخل الإنسان لإحداث التغير أطلق على هذه العملية تغييراً، وعادة يكون التغيير مخططاً ويسعى إلى بناء اجتماعي جديد يقوم على التحديد الواقعي والمثالي لاحتياجات المجتمع، والتنمية الاجتماعية في عمليات التغيير الاجتماعي المخططة والمبرمجة، لإحداث تغيرات في الأنساق التربوية والأسرية والبيئية والثقافية. أما التغير الاجتماعي فإنه يحدث تلقائياً نتيجة تأثير خدمات وبرامج أحدثها الإنسان في واقعة الاجتماعي، وحينئذ يكون تغير الظاهرة بطريقة تلقائية ليس مقصودة بفعل

الإنسان لإحداث هذا التغير. (العايش، 2012، الصفحات 482-481)

تتعدد تعاريف التغير اصطلاحاً وتختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليه منها. نقتبس بعضاً منها: التغيير: "هو عملية تحول من واقع نحن نعيش فيه إلى حالة منشودة نرغب فيها. التغيير عامة هو التحول من حال إلى حال". وهو "التحول من حال إلى حال إما بشكل كلي أو جزئي، سواء كان تحولاً إيجابياً، أم سلبياً (هاشم، 2018، صفحة 202). وتعني كذلك انتقال أي شيء أو ظاهرة من حالة إلى حالة أخرى، أو هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون أو هيكل شيء أو ظاهرة ويقصد باصطلاح اجتماعي الشخص وعلاقاته وتفاعله مع الآخرين، أما مصطلح التغير الاجتماعي Social change فيشير إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية (الطنبوني، 1995)

والتغّير يعني الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة، أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال مدة محددة من الزمن، بينما "التغير" حينما تضاف له كلمة اجتماعي يصبح المصطلح (التغير الاجتماعي) ومعناه كل ما يتعلق بالمجتمع فيصبح هو التغير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول أو التبدل الذي يطرأ على جوانب المجتمع أو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال مدة من الزمن (زامل، 2010، الصفحات 277-255). ولا يشترط في هذا التحول أن يكون تطوراً، وإنما قد يكون تخلفاً وانحداراً، أي تحول سلبي كما في حالة دراستنا هذه، كما أن هذا التحول قد يأتي بغرض الحفاظ على تماسك النظام الاجتماعي، أو مجموعة العادات والتقاليد والقيم التي تنتشر في المجتمع.

ج. التعريف السوسيولوجي للتغير الاجتماعي:

يُعرف التغير الاجتماعي في معجم العلوم الاجتماعية بأنه كل تبدل في بناء أو وظائف التنظيم الاجتماعي خلال فترة زمنية معينة، ويشمل ذلك كل تغير يقع في الناحية الاجتماعية كتركيب السكان من حيث السن، الجنس، النشاط... أو علاقاته الاجتماعية أو في الناحية الثقافية – القيم والمعايير – التي تحدد وتؤثر في سلوكهم وأدوارهم في التنظيم الاجتماعي الذي ينتمون إليه (بدوي ا.، 1982). ويعرفه ولبرت مور W. Moor بأنه التبدل الجوهري في الأبنية الاجتماعية أي في أنماط الفعل الاجتماعي بنا في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل كما تنعكس في التغيرات التي تطرأ على القيم والمعايير والمنتجات الثقافية والرموز (زايد، 2006، صفحة 16).

ويشير عاطف غيث إلى التغير الاجتماعي بأنه: "التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة أن التغيرات الاجتماعية تأتي على أشكال متعددة منها التغير في القيم الاجتماعية والتي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي والتغير في النظام الاجتماعي أي في المراكز والأدوار الاجتماعية، كالانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج و الزوجة ومن الملكية المطلقة إلى الديمقراطية...الخ، والتغير في مراكز الأشخاص يحدث ذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت (طبال، 2012، الصفحات 410-409).

ومن التعريفات التي تهتم لعامل الزمن في عملية التغير الاجتماعي باعتباره عملية ممتدة عبر الزمن ولا يوجد تغير اجتماعي بغير زمن يحدث فيه ، تعريف نبست R.Nisbet والذي يعرف التغير الاجتماعي بمعناه الواسع بأنه مجموعة

متتابعة أو(متوالية) من التبدلات أو الاختلافات التي تحدث عبر الوقت داخل كيان مستمر في الوجود وفي ضوء ذلك فإن التغير الاجتماعي يشير إلى مجموعة من العمليات عبر الزمن والتي تنتج أشكالاً من الاختلاف والتباين التي تؤدي إلى تغير البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والجوانب الثقافية المختلفة كالقيم والمعايير والمعتقدات (زايد، 2006، صفحة 20)

ويتفق مع نبست R.Nisbet كل من كل من جيرث ومليز بان التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية، وقواعد الضبط الاجتماعي في مدة زمنية معينة، كما يتفق "جنزبرج" مع هذا الطرح، حيث يرى بأن التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولذلك فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن، إن التغير الاجتماعي وفق هذا النحو يصيب البناء الاجتماعي، ويأخذ فقط التغيرات التي تطرأ على سلوكيات الدور الاجتماعي للأفراد دونها تغيرات (وآخرون، 2016، الصفحات 83-60) .

ويعرف ماسيونيس "التغير الاجتماعي هو التحول في تنظيم المجتمع، وفي أنماط الفكر والسلوك عبر الزمن". وهو "عبارة عن تحول أو تتابع يحدث في الأنظمة والأنساق والمؤسسات الاجتماعية سواء كان ذلك في مجال البناء الاجتماعي أو الوظيفة الاجتماعية. ويعتبر التغير الاجتماعي خاصية أساسية تتميز بها نشاطات ووقائع الحياة الاجتماعية، وهو ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية لأنه السبيل لبقائها واستمرارها (امينة، 2014، الصفحات 256-249).

ويرى عبد الباسط محمد حسن بأنه " كل تحول يقع في المجتمعات في فترة زمنية محددة، ويصيب تركيبه أو بنائه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو القيم أو المعايير السائدة أو أنماط السلوك أو نوع العلاقات السائدة، وقد يكون التغير ماديا يستهدف تغير الجوانب المادية والتكنولوجية والاقتصادية وقد كون التغير معنويا يستهدف تغيير اتجاهات الناس وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم" (رندة، 2017، صفحة 40)

كما يحدد (أولبرت مور) ملامح التغير الرئيسة في المجتمع المعاصر على الوجه الآتي:

1. يحدث التغير في أي مجتمع وفي أي ثقافة بوضوح واستمرار.
2. لا يمكن عزل التغيرات زمانياً ومكانياً وذلك لأنها تحدث في سلسلة متعاقبة ومتصلة الحلقات أكثر من حدوثها على شكل أزمات وقتية بحيث تتبعها إعادة بناء.
3. يمكن أن تحدث التغيرات المعاصرة في أي وقت، ثم تنتشر نتائج هذه التغيرات ولها التأثير في أي مكان.
4. من حيث الحجم فإن حجم التغيرات المعاصرة أكبر من التغيرات التي حدثت من قبل وذلك لتأثير العوامل التكنولوجية والاتصالية في حجم وانتشار هذه التغيرات وانتشارها.
5. التأثير في جوانب الحياة بأجمعها من دون الاهتمام بجانب واحد (زامل، 2010، الصفحات 277-255)

د. أنواع التغير الاجتماعي

هناك نوعان من التغير الاجتماعي:

1. **التغير المفاجئ "الثورة أو الطفرة"**: ويحدث هذا التغير فجائيا ودون مقدمات ظاهرة.

"طفرة" إن كان تغيرا اجتماعيا، أو "ثورة" إن كان تغيرا سياسيا، وقد تؤدي الناحيتين إلى نتائج حسنة أو سيئة.

2. التغير التدريجي التطوري: وهذا النوع يتماشى مع أسلوب الحياة وطبيعة الأشياء، وهي طريقة النمو التدريجي، وتنطبق هذه الظاهرة على كل النبات والحيوان وكذلك المظاهر الاجتماعية عند البشر. وعملية التغير في الغالب تتجه نحو التغير الأفضل. وتكون كذلك تطورية ومدروسة وخطط لها ويكون الصراع فيها أقل شدة من الصراع في التغير السريع. ويكون التغير التدريجي التطوري ببطء شديد يمر كمر السحاب، أو تغيير على مراحل (العايش، 2012، الصفحات 482-481).

تكنلوجيا الإعلام الرقمي

اجتاحت العالم منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين ثورة تكنلوجية تجلت في ظهور شبكة الإنترنت ببنيتها الرقمية والتي أنتجت بدورها نسق إعلامي وبنية اتصالية جديدة تعرف بالإعلام الجديد New Media وظهرت وسائل التواصل الاجتماعي (الميديا الاجتماعية) كأحد روافد الإعلام الجديد، ويعرفها قاموس أكسفورد بأنه "وسائل الاتصال الجماهيري التي تستخدم التقنيات الرقمية مثل الإنترنت"[1] وهي حسب تعريف الدكتور زاهر راضي هي منظومة من الشبكات الإليكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إليكتروني مع أعضاء آخرين ويشترك هؤلاء الأفراد في الاهتمامات والهوايات (راضي، 2003)

إن شبكة الإنترنت ميديا بالمعنى الواسع للكلمة أي إنها حامل تقني للاتصال وتستمد إمكانياتها الهائلة من طابعها المتعدد الوسائط تحديداً، والذي يجمع الصوت والصورة والنص، إذ يمكن أن نرسل الرسائل المكتوبة والصور الثابتة والمتحركة والموسيقى عبر شاشة الكمبيوتر الموصولة بالشبكة العالمية ونتلقاها، ونتصفح بنوك المعلومات، وعلى هذا الأساس يعتبر البعض أن الإنترنت ميديا فايق (Super media)، وغول يلتهم وسائط الاتصال الأخرى وهي مدعوة لتغدو وسيلة الاتصال الوحيدة في المستقبل، نظراً لطابعها الكوني، ومرونتها، وأنماط نقلها للبيانات وكلفة استخدامها الزهيدة (ميغري، 2018، صفحة 535). وكأي تكنولوجيا اتصال جديدة أثرت الشبكة العنكبوتية أيجاباً وسلباً على مستخدميها وعلى المجتمعات بصورة أشمل.

وأشار سايمون ديورنغ (2005) مؤلف كتاب "الدراسات النقدية: مقدمة ثقافية" إلى التأثيرات الاجتماعية والثقافية للشبكة العنكبوتية أجملها في خمس نقاط وهي:

1. إن فهم التكنولوجيات الجديدة واستخدامها يعتمدان بشكل رئيس على السياق المحلي.
2. إن المخاوف والمخاطر المصاحبة للتكنولوجيات الجديدة تتوزع بشكل متفاوت وفقاً للمعايير الاجتماعية.
3. إن التكنولوجيات الافتراضية تتمم النشاطات الفعلية ولا تحل محلها.
4. بقدر ماهي افتراضية، بقدر ما تكون واقعية، وهذا يعني أن التكنولوجيات الجديدة تشجع فعلياً النشاطات الأكثر تقليدية.
5. كلما ازدادت العالمية ازدادت المحلية، وهذا يعني أن التكنولوجيات التي تبدو قادرة على تجاوز المكان تستطيع بالفعل أن تعيد الإصدار (ديورنغ، 2015، صفحة 23).

هذه النظرة الاجتماعية والثقافية لتأثير الشبكة العنكبوتية ركزت على البنية التقليدية للشبكة العنكبوتية كمواقع الإنترنت

[1] .lexico.com/definition/new media

المختلفة والمدونات، ولم تستصحب معها التأثيرات اللاحقة للإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي والتي اعتمدت على الإنترنت في بنيتها الأساسية.

وقد انطلقت تجربة شبكات التواصل الاجتماعي منذ سنة 1995 مع موقع classmates.com التي أسسها رانوي كونرادز وبلغ عدد مستخدميها خمسون مليوناً في الولايات المتحدة وكندا ينتمون إلى 200 ألف مؤسسة تعليمية تمثل جميع مراحل التعليم من الحضانة وحتى الجامعة (راضي، 2003، صفحة 23) وسنة 1997 تمَّ إحداث موقع Six Degrees.com الذي أتاح الفرصة لمستخدميه لنشر ملفات والتعليق وتبادل الرسائل مع المشتركين بهذا الموقع. أما شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية اليوم فظهرت في الفترة من 2002-2005، حيث ظهر موقع Facebook عام 2004 ويوتيوب عام 2005، وتويتر عام 2006.

تعريف شبكات التواصل الاجتماعي

أتي مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي من مفهوم شبكة الإنترنت العامة، فهو مصطلح يشير إلى تلك المواقع على شبكة الإنترنت والتي ظهرت مع ما يعرف بالجيل الثاني للويب ويب {2.0} وهي تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم حسب مجموعات اهتمام أو شبكات انتماء مثل البلد التي يعيشون بها أو الجامعة والمدرسة التي يدرسون بها أو الشركة التي يعملون بها، وكل هذا يتم عن طريق خدمات التواصل المباشر (شقرة، 2014، صفحة 53)

ويعرفها الباحث محمد عواد في أطروحته للماجستير بأنها تركيبة اجتماعية إلكترونية من أفراد وجماعات ومؤسسات، وتتم تسمية الجزء التكويني الأساسي (مثل المفرد الواحد) باسم العقدة Node بحيث يتم إيصال العقدة بأنواع مختلفة من العلاقات لتشجيع فريق معين أو الانتماء لشركة ما أو حمل جنسية بلد ما في هذا العالم، وقد فصل هذه العلاقات لدرجات أكثر عمقاً كطبيعة الوضع الاجتماعي أو المعتقدات أو الطبقة التي ينتمي إليها الشخص (شقرة، 2014، صفحة 58).

في حين يعرفها الدكتور عباس مصطفى صادق بأنها مواقع إلكترونية اجتماعية على الإنترنت وتعتبر الركيزة الأساسية للإعلام الجديد أو البديل التي تتيح للأفراد والجماعات التواصل فيما بينهم عبر هذا الفضاء الافتراضي (صادق، 2008).

ويعد مصطلح التواصل الاجتماعي مصطلح مركب من مفهومين: مفهوم التواصل ومفهوم الاجتماعي، وفي الجمع بين المفهومين تعرف الباحثة Evans التواصل الاجتماعي على أنه: مشاركة تواصلية عبر الإنترنت يتم من خلالها تداول مختلف المعلومات والأخبار والصور والفيديوهات والمدونات الموجهة للجمهور عبر مواقع التواصل الاجتماعي على اختلافها (فريدة، 2018، صفحة 161)ويعتبر البعض أن المصطلح لا يجب أن يشمل جميع الوسائط المستخدمة فالفيسبوك والمواقع الشبيهة به لا تتيح التشبيك الاجتماعي (social networking)، بقدر ما تسمح للفرد بإدارة علاقاته الاجتماعية القديمة وإبرازها، واقترح الباحثان الفرنسيان (Stenger) و(Coutant) مصطلحاً بديلا وهو الشبكات السوسيو– رقمية (Numeric socio networking) الذي يمزج بين البعدين الاجتماعي والرقمي المتضافرين والذين يكونان معاً تطبيقات الميديا الاجتماعية Social media والتي تتشكل من تفاعل التكنلوجيا والمستخدم (الحمامي، 2016، صفحة 126) ، واتفق الباحثون والمتخصصون عموماً على استخدام مصطلح الإعلام / الميديا الاجتماعية.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا استنباط مميزات شبكات التواصل الاجتماعي والتي تشمل:

1.أنه نظام عالمي خارج حدود المنطقة والدولة.

2.أنه عالم افتراضي تقني.

3. أنه يعتمد على بروتوكولات لنقل المعلومات.

4.الاتصال يتم من خلال عناوين خاصة وأجهزة إلكترونية.

وتعد شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية من الوسائل الحديثة التي يتواصل من خلالها الملايين من مستخدمي الإنترنت، ولا يفصل بينهم أي عوامل، مثل السن أو النوع أو المهنة أو الجنسية وهؤلاء تجمعهم ميول واهتمامات مشتركة وهو ما يجعل الشباب أكثر عرضة لهذه المواقع، نظراً لإقبالهم المتزايد على استخدام التكنلوجيا الحديثة المتمثلة في هذه الشبكات أكثر من أي فئة أخرى، وذلك بسبب بعض العوامل النفسية والاجتماعية التي تكمن في رغبة الشباب في إقامة علاقات وصداقات مع الآخرين في مختلف دول العالم (بالعيد، 2016، صفحة 65). ويعود سبب اكتساح وسائل الإعلام الرقمي لعصرنا هذا إلى سهولة استخدامها وسرعتها الفائقة وكلفتها اليسيرة وفوق كل ذلك عدم وجود رغيب مباشر عليها.

وقد أحدثت وسائل الإعلام الجديدة دوراً كبيراً في تغير الطبيعة التقليدية للإعلام، ويشير كل من عاطف العبد ونهى عاطف العبد في كتابهما الموسوم ب "الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي" (2007) الي أن وسائل الاتصال الجديدة لم تلغ وسائل الاتصال القديمة ولكنها تطورها وتغيرها بشكل واسع وذلك من خلال:

1. أن الاتصال الجماهيري لم يعد عملية أحادية الاتجاه تسير فيه المعلومات من المرسل للمستقبل، بل أصبحت عملية تفاعلية.
2. أن الجمهور لم يعد متلقياً سلبياً بل أصبح له دور إيجابي وسيطرة أكبر على عملية الاتصال من خلال تحديده للتوقيت والمحتوى والنوعية والأسلوب.
3. لم تعد الرسالة موجهة إلى مجموعات ضخمة من الجماهير الموزعة على مناطق كثيرة، بل أصبحت توجه إلى جماهير منتقاة.
4. أن عملية الاتصال لم تعد كما كان في الماضي –تتصف رسائلها بأنها فورية – وعابرة على الإطلاق، بل أصبح من الممكن الاحتفاظ بالرسالة وإعادة إرسالها أو استرجاعها في الوقت المناسب.
5. لم تعد عملية الاتصال تهدف إلى تحقيق وظائف الأخبار وربط المجتمع والحفاظ على تراث الأمة فقط، بل أصبحت تهدف إلى أشياء أخرى من أهمها تقديم الخدمة المباشرة للجمهور كالخدمة التسويقية والمعلومات والتسويق والتعليم وعقد اللقاءات.
6. لم تعد العملية التسويقية تخضع للسيطرة الكاملة للقائم بالاتصال، بل أصبح للمستقبل دور كبير في تحديد أجندة المضمون الاتصالي.
7. إن الحدود التي تميز أو تفرق بين الوسائل المستخدمة لم تعد فاصلة كما كانت في السابق بل تداخلت وامتزجت، فقد تلاشت الحدود الفاصلة بين المرئي والمسموع والمرئي والمكتوب.

وسائل التواصل الاجتماعي والتغير الاجتماعي

إن التغير الاجتماعي كما أوضحنا هي عملية معقدة تعتمد في داخلها على تفاعل جملة من العوامل منها الاقتصادي والديني والسياسي والتكنولوجي، ويرى كثير من مفكري علم الاجتماع أن العامل التكنولوجي هو السبب الأساسي وراء التغير الاجتماعي والثقافي، وتستند هذه الرؤية الي نظرية الحتمية التكنولوجية تحديداً[2]، التي تعتبر التكنولوجيا من أهم منجزات إنسان العصر الحاضر، ويرتبط العامل التكنولوجي ارتباطاً قوياً بالعامل الثقافي، وتعتبر وسائل الاتصال الحديثة من أهم المنجزات التكنولوجية في عصرنا الحديث ومن هنا برزت أهمية معرفة التغيرات الاجتماعية التي تحدثها تلك التكنولوجيا التواصلية في المجتمعات. وتعتبر دول الخليج العربي من أكثر الدول استخدماً واستهلاكاً لتلك التكنولوجيا الحديثة (الهواري، 1988، صفحة 91)

وبالرغم عن الانتقادات التي قوبلت بها نظرية الحتمية التكنولوجية لإTechnological determinism ودور وسائل الاتصال في تغير المجتمعات، نجد أن الكثير من مفكري ومنظري علم الاجتماع قد تحدثوا عن الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الاتصال والإعلام في التغير الاجتماعي وكانت أكثر الأطروحات تأثيراً حول هذا الموضوع، نموذج المفكر والباحث الإعلامي دانيل ليرنر Daniel Lerner حول العلاقة بين تحضر الإنسان وتمدنه وبين تعرضه لوسائل الإعلام وهو ما يعرف بنموذج اجتياز المجتمع التقليدي The passing of Traditional Society أو نظرية التحديثModernization theory.

ومن النماذج المهمة أيضاً الدارسة لدور وسائل الإعلام في التغير الاجتماعي هو نمزج ولبور شيرام Wilbur Schramm، حيث يؤكد شرام على دور هذه الوسائل في خدمة التغير الاجتماعي باعتبارها "وكلاء التغيير الاجتماعي" Agent of social change، وهذا النوع من التغيير الذي ينتظر منها أن تتعاون على تحقيقه هو الانتقال إلى عادات وممارسات جديدة، وفي بعض الأحيان إلى عادات اجتماعية مختلفة. ويذهب شرام إلى أكثر من ذلك بتشبيه وسائل الإعلام بالثورة الفكرية والسياسية والصناعية والثورات التي تحدث في الذوق والتطلعات، فمنذ وجود وسائل الإعلام وهي تشارك في كل تغير اجتماعي ذي أهمية (سويقات، 2017). طرح شرام نموذجه هذا في ستينات القرن الماضي عند الحديث عن التفاعل الاجتماعي مع الاتصال الجماهيري، وقبل الثورة الحالية لوسائل التواصل الاجتماعي والتي أثبتت بالفعل الدور الذي لعبته في التغير على صعد مختلفة.

ومن النماذج النظرية الهامة الأخرى التي يجب النظر إليها عند دراسة وسائل الإعلام في علاقتها بظاهرة التغير الاجتماعي والثقافي هو النموذج الذي أسسه أفريت روجرز Everett Rogers حيث يركز على إن نشر الأفكار المستحدثة في أي مجتمع يعتبر أساس التغير الاجتماعي، لذلك سمى نموذجه بـ "انتشار المبتكرات" Diffusion of Innovation، ويقصد بالانتشار ببساطة انتقال الأفكار والتكنولوجيا والممارسات الجديدة من مصادر ابتكارها إلى الناس، وساعدت هذه النظرية في ظهور نظرية الاستخدامات والاشباعات[3] Uses and gratification التي تبلورت

[2] نظرية الحتمية التكنولوجية تصنف من أهم النظريات الاتصالية وتنسب للفيلسوف الكندي مارشال ماكلوهان صاحب مقولة: الوسيلة هي الرسالة

[3] استخدمت النظرية مفهوم "استخدامات" بمعناه الشائع في القواميس، أي توظيف أداة أو شيء مادي أو رمزي لتحقيق غايات مخصوصة أو لإشباع حاجات معينة.

خلال السبعينات من القرن الماضي على مجموعة من الفروض من أهمها أن مستهلكي وسائل الإعلام ليس سلبين في تلقيهم للرسالة الإعلامية بل نشطاء في اختياراتهم وفقاً لاحتياجاتهم السلوكية والاجتماعية، أصبحت هذه النظرية رائجة في الحقل الإعلامي ضمن المدرسة الوظيفية (ميغري، 2018، صفحة 535) .

أصبحت نظرية الاستخدامات والاشباعات تستخدم بشكل واسع في دراسة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي وذلك لأنها الأكثر ملاءمة لدراسة استخدام الإنترنت، ويعتقد رايس ووليمز Rice وWilliams أن الإعلام الجديد يعتبر ساحة خصبة لاختيار العديد من النظريات والنماذج، ومنها نظرية الاستخدامات والاشباعات وبالإضافة إلى رايس ووليمز، فقد أشارت مقالات ستورفرو قرانت بين 1994 وديسمبر 1996 إلى مدى ملائمة نظرية الاستخدامات والاشباعات لبحوث الإعلام الجديد(Ebersole, 2000)

الملاحظ من هذه النظريات/النماذج الأولية – التي تناولت العلاقة المباشرة بين وسائل الاتصال الجماهيري والتغير الاجتماعي – إنها سابقة لظهور الشبكة المعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، وكان تركيزها على وسائل الاتصال الجماهيري المسيطرة على المشهد الإعلامي في تلك الفترة كالصحف والإذاعة والتلفزيون، لذلك اهتمت بالدور الإيجابي الذي تلعبه تلك الوسائل باعتبار أن رسائلها يتم إعدادها وتوجيهها بعناية فائقة لغرض التغير المنشود و المجتمع ليس إلا متلقي "سلبي" لتلك الرسائل، كما إن تلك النظريات انطلقت من نظرة كولونيالية لتحديث وتنمية المجتمعات العالم ثالثية "المتخلفة" لإلحاقها بركب الحداثة، وهذا سبب انتقادها من كثير من مفكري تلك الدول النامية. وبخلاف تلك النماذج الأولية أتت نظرية الاستخدامات والاشباعات برؤية مخالفة لنظرتها للمتلقي (Audiences) وهي نظرية وضعت الأساس الذي يمكن أن نبني عليه في أي دراسة مستقبلية عن الحديث عن الدور الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي في التغير الاجتماعي.

دول الخليج ووسائل التواصل الاجتماعي

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من ضمن مجموعة أكثر الدول نشاطاً تكنلوجياً وفقاً لتقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، فمن بين كل ثلاثة أشخاص يعيشوا في منطقة الخليج العربي هناك اثنان يمتلكون حساب على الفيس بووك وشخص واحد من بين ثلاثة يستخدم حسابه بشكل يومي وجاءت كل من البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية، وعمان كأفضل خمسة دول عربية ومن بين أفضل 60 دولة عربية عالمياً.

وكشف تقرير الإعلام الاجتماعي العربي للعام 2017 عن احتلال السعودية المرتبة الأولى في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بواقع 18.3 مليون مستخدم تليها مملكة البحرين، وحلت الكويت في المرحلة الثالثة تليها الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمُان، ويعكس هذا السبب زيادة نسبة استخدام اللغة العربية في مواقع التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية بزيادة قدرها التقرير بنسبة 55% في موقع فيس بووك و72 % من التغريدات على موقع تويتر. أما أكثر الدول نشاطاً في الاستخدام فحلت قطر في المرتبة الأولى تليها الإمارات(1) (Salim, 2017)

ومن خلال هذا الطرح يمكننا أن نؤكد أن زيادة نسبة استخدام الإنترنت خاصة وسط الشباب يترتب عليه زيادة الاستعمال غير الراشد الذي قد يصل إلى حد الجريمة الإليكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما وأن

الظروف مواتية لزيادة استخدام الإنترنت والوصول إليه عبر الهواتف النقالة الذكية التي أصبحت في متناول الجميع. ولكن، ما هي نظرتنا لتكنولوجيا الاتصال الحديثة هذه؟ هل ننظر إليها بريبة وشك أم نتعامل معها كأي تطور طبيعي ينتظم مجتمعاتنا.

في الغرب منبع هذه التكنولوجيا، نظر مفكري مدرسة فرانكفورت أمثال ماكس هوركيمر Max Horkheimer وثيودور أدورنو Theodor Adrno للتكنولوجيا عموماً على إنها تهدد الفكر الاجتماعي وأكدا أن عصر التكنولوجيا هو عصر الهيمنة وتصنيع الثقافة وإخضاعها لقانون المنفعة، هل يصلح أن نعمم هذه النظرة "التكنوفوبية" للتكنولوجيا لتشمل تكنلوجيا الإعلام الاجتماعي؟ وهل تصلح لواقعنا اليوم؟ خاصة بعد أن أثبتت عدد من نظريات علم الاجتماع والاتصال فائدة التقنية لأنها تلبي حاجات الأفراد (بالعيد، 2016، صفحة 56).

ولكن كما ذكرنا سابقاً فإن الهدف الأساسي من اختراع وسائل التواصل الاجتماعي هو إيجاد تواصل فعال بين الأفراد، وامتد استخدامها ليشمل مجالات مختلفة لم تكن في الحسبان.

ولا اختلاف في أن ظهور وسائل التواصل الاجتماعي قد أحدث طفرة نوعية في الاتصال بين الأفراد والجماعات داخل دول مجلس التعاون الخليجي، ونتج عنها، وعلى الأسرة بصفة خاصة، ممارسات وتأثيرات إيجابية وسلبية انعكست بمجملها على تلك المجتمعات، وهي طفرة كبرى في المجتمع الخليجي تعدت تأثيراته التأثير عميق الجذور الذي أحدثه النفط في فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي. وإن كانت درجة التأثير مرتبطة عموما بشكل وثيق بالكيفية التي تستخدم وتستثمر فيها تلك الوسائل، حيث إن الفاصل بين إيجابية التكنولوجيا وسلبياتها في العصر الحديث، يتوقف على طريقة استخدام الفرد لها. وبالرغم من فوائدها التي يصعب عدها وحصرها ولا تخفى على أحد منا، إلا أن كفة سلبياتها رجحت على إيجابياتها، لا سيما بعد أن باتت هذه الوسائل تغزو مجتمعاتنا وبيوتنا وعقول أجيالنا دون استئذان، مما يتطلب محاولة إيجاد طرق للحد منها ومن تأثيراتها الوخيمة على الفرد والمجتمع.

وما تعيشه دول الخليج العربي اليوم من مظاهر التغير الاجتماعي في رأي الكثيرين هو نتاج ما أفرزته تلك الوسائل التي أصبحت وسيلة الاتصال المؤثرة في حياة المواطن الخليجي بحيث أتاحت له الفرصة وخاصة الشباب منهم لنقل أفكارهم ومناقشة قضاياهم الحياتية كما يحلو لهم، ومن أهم الجوانب التي أثرت فيها وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع الخليجي هي مسالة القيم السائدة في تلك المجتمعات التقليدية والتي تسعى بكل قوتها إلى الحفاظ على منظومتها القيمية الاجتماعية والثقافية، فهي شريك مهم في بناء المجتمع وتطوره أو تغيره، فالقيم هي التي تحرك سلوك الإنسان وتتحكم به بدرجة كبيرة ومع الإعلام الرقمي الجديد أصبحت درجة تأثير المضامين الإعلامية في الأفراد والمجتمعات أكبر وأخطر، لحد تحول فيه تلك الوسائل الجديدة إلى مساهم في عملية التغير الاجتماعي وذلك من خلال منظومات التفاعل الإليكتروني المتنوعة (امينة، 2014، الصفحات 256-249)

ويربط كثير من الباحثين بين التغير في القيم ووسائل الإعلام الجديدة، فيقول الباحث عويدات: "لقد ترتب على هذه الثورة المعلوماتية حدوث تغير اجتماعي متسارع في القيم والمعايير والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية والانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي بفضل وسائل الإعلام السريعة" (طبال، 2012، الصفحات 410-409)

وهذا ما أكده الباحث مخلوف بومدين بقوله "إن استخدام الإنترنت غير المُنظم والمُخطط يمكنه أن يؤدي إلى تغيرات في

المنظومة القيمية التي تمثل نسق وبناء الحياة الاجتماعية، حيث يفتح الطريق أمام تحولات وعلى التفاعل في علاقاتنا الاجتماعية الأُسرية والقرابية، وعلى هويتنا الوطنية وواقعنا الاجتماعي" (مخلوف، 2017)

بالطبع لا يمكن التقليل من أهمية هذه الوسائل والتقنيات في عصر الانفتاح الثقافي والعالمي الذي تشهده دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن تستوجب وقفة صادقة حول خطورتها في تغير النسق القيمي والأخلاقي للمجتمع والأسرة، وهذا من خلال رصد أهم السلوكيات الأخلاقية الناتجة عنها والبحث عن حلول ناجعة لها. ويشير بحث صدر العام 2016م من الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بعنوان "الجريمة الإليكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها" إلى أن أهم صور الاستخدامات السالبة لتلك التقنيات الحديثة في الاتصال في دول مجلس التعاون الخليجي هي:

1. بث الأفكار الهدامة والدعوات المنحرفة والتجمعات المخالفة للقيم والقانون.
2. عرض المواد الإباحية الفاضحة والخادشة للحياء العام.
3. التشهير والمضايقة وبث الإشاعات.
4. التحايل والابتزاز والتزوير.
5. انتهاك الحقوق الخاصة والعامة.
6. الاستغلال الجنسي للأطفال.

وارجع البحث تلك الاستخدامات السلبية إلى كثير من التسهيلات التي قدمتها تقنيات التواصل الاجتماعي، وساهمت بها في نشر الفساد من خلال:

1. الاستلاب الثقافي واختلاط القيم الأخلاقية.
2. تفشي تقنيات العولمة ذات التأثير على الأخلاقيات.
3. عدم السيطرة على استخدامات أجهزة تقنية المعلومات.

ولا شك أن كل تلك النقاط لديها علاقة وثيقة بقضية تفشي الفساد الأسري والتغير الاجتماعي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، مما قاد دول مجلس التعاون الخليجي إلى وضع قوانين وتشريعات لمحاربة الجريمة الإليكترونية وأن تفاوتت تلك التشريعات والقوانين من دولة إلى الأخرى.

واقع وسائل التواصل الاجتماعي في سلطنة عمان

بدأ الاستخدام الجماهيري لوسائل التواصل الاجتماعي في سلطنة عمان على شكل منتديات إلكترونية مفتوحة عام 1999، ثم على شكل مدونات شخصية للأفراد أما وسائل التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية مثل واتس أب وفيس بوك وتويتر فبدأ استخدامها وانتشارها بشكل واسع في السلطنة عام 2011عام.

وتشير الإحصائيات الدولية إلى أن أعدد مستخدمي الإنترنت في السلطنة بلغ في نهاية يناير 2019م قرابة 3,780,000 أي ما يمثل 77% من إجمالي عدد السكان.

وفي يونيو2019م أصدر المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العُماني تقريراً حول استطلاع رأي العمانيين حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتي عرفها التقرير "على أنها منصة إلكترونية (قد تكون موقع إلكتروني أو تطبيق أو خدمة) على الإنترنت تتيح للناس بناء شبكات اجتماعية أو علاقات اجتماعية مع أشخاص آخرين،

ومشاركة المحتوى (مثل الصور ومقاطع الفيديو والروابط وغيرها) والأراء معهم". تم جمع بيانات الاستطلاع عن طريق المقابلة الهاتفية، وفق استبيان إلكتروني (Computer Interviewing Assisted Telephone CATI) خلال الفترة من 3 إلى 13 مارس 2019م.

بلغ حجم العينة 1503 مواطناً عمُانيا في الفئة العمرية 18 سنة فأكثر، شملت جميع محافظات السلطنة، ومختلف المستويات التعليمية، والفئات العمرية، والذكور والإناث. وكانت نتيجة الاستطلاع كالآتي:

- 94% من العُمانيين يمتلكون أو يستخدمون إحدى وسائل التواصل الاجتماعي، وأكثرها انتشارا: واتس آب (93%)، يوتيوب (71%)، وإنستغرام (50%).
- يقضي العُمانيون 6 ساعات أي 360 دقيقة في المتوسط يوميا في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وهي نسبة عالية جداً حيث إن المتوسط العالمي الذي حددته دراسة لمؤسسة "غلوبال ويب إندكس" البحثية في لندن هو 143 دقيقة بعد دراستها لأكثر من 45من أكبر دول العالم في "أسواق الإنترنت".
- وأكثر الوسائل استهلاكا للوقت هو واتس آب. وأكثر أوقات اليوم استخداماً هي الفترة من 8:00 إلى 12:00مساءً. والشكل التالي **(شكل 1)** يوضح متوسط وقت الاستخدام اليومي للعمانيين لوسائط التواصل الاجتماعي بالدقائق حسب الجنس.

شكل (1)

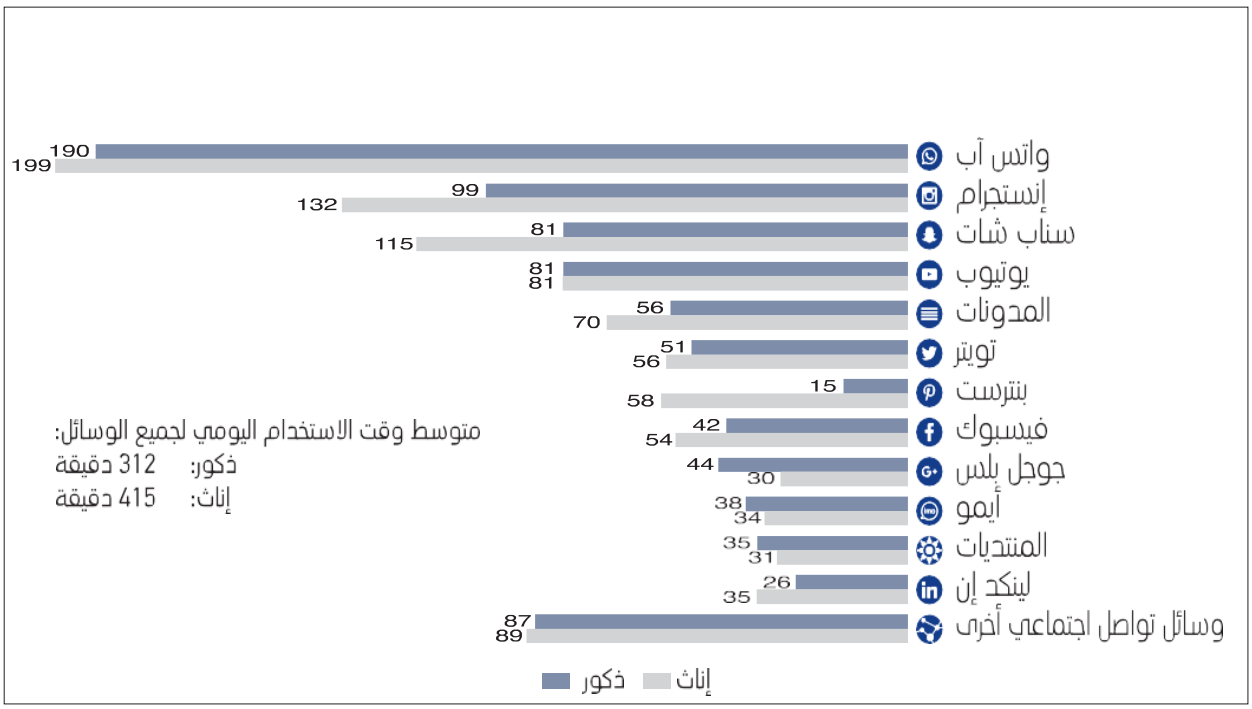

أهم أسباب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي هي: التواصل مع الأهل والأصدقاء (91%)، والتعرف على الأحداث الجارية (47%)، والترفيه والتسلية (28%).

- واحد من كل خمسة عُمانيين يعتقد أن هناكً أثراً سلبياً لوسائل التواصل الاجتماعي على حياته الاجتماعية والعملية.
- 14% من الأطفالُ العُمانيين أقل من 13 سنة يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي، وأكثر الوسائل استخداما بين الأطفال هي: يوتيوب، واتساب، وإنستغرام. والشكل (2) يوضح متوسط الاستخدام اليومي للعمانيين لوسائل التواصل الاجتماعي حسب الفئات العمرية بالدقائق.

شكل (2)

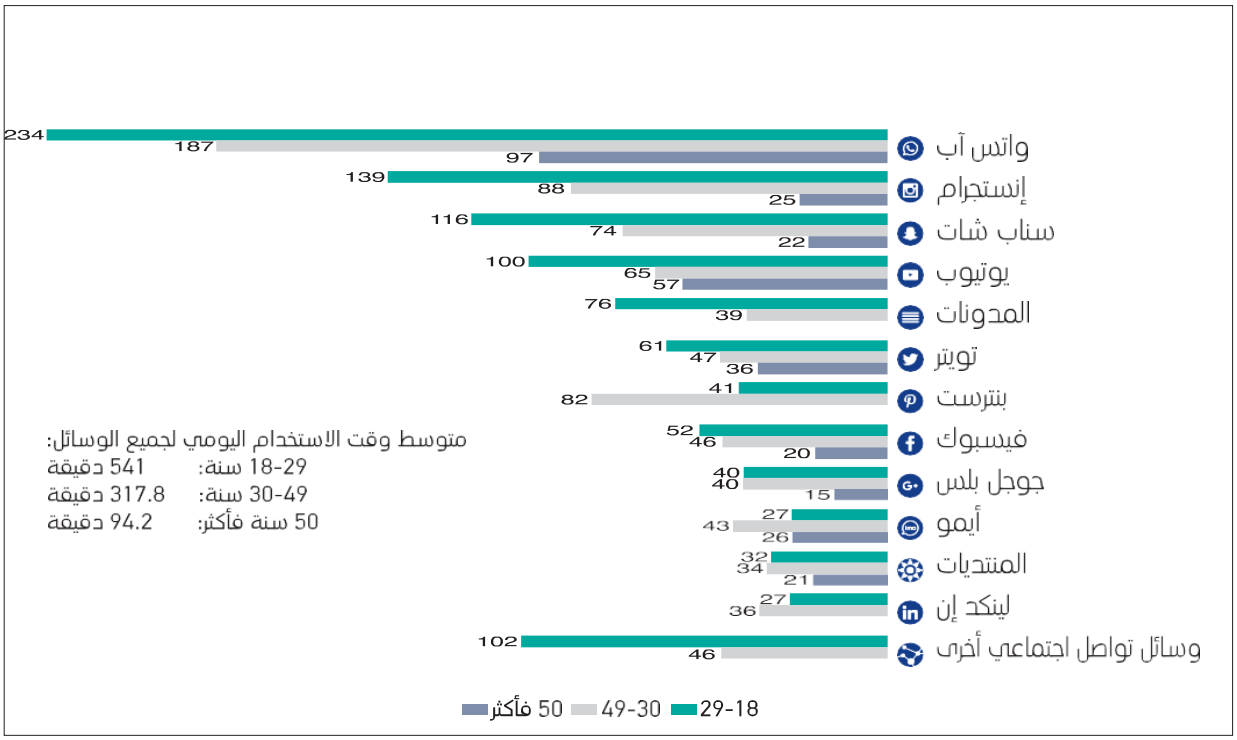

- 82 % من العُمانيين يعتقدون أن هناك أثراً سلبياً لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي على الأطفال أقل من 13 سنة. والشكل رقم (3) يوضح أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على العمانيين من سن 18 سنة فما فوق.

شكل (3)

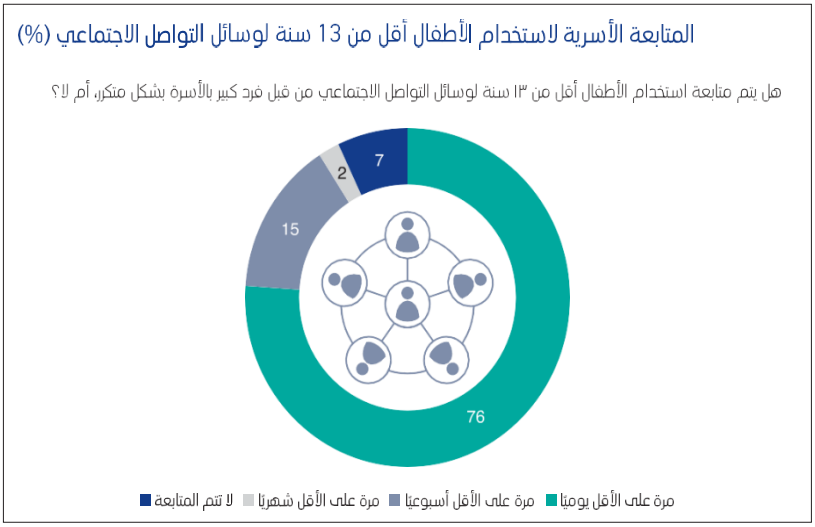

- 76% من الأطفال العُمانيين أقل من 13 سنة توجد متابعة أسرية لحساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل يومي، مقابل 7% لا توجد أية متابعة أسرية لحساباتهم على الإطلاق. والشكل التالي (شكل 4) يوضح نسبة المتابعة الأسرية على حسابات الأطفال.

شكل (4)

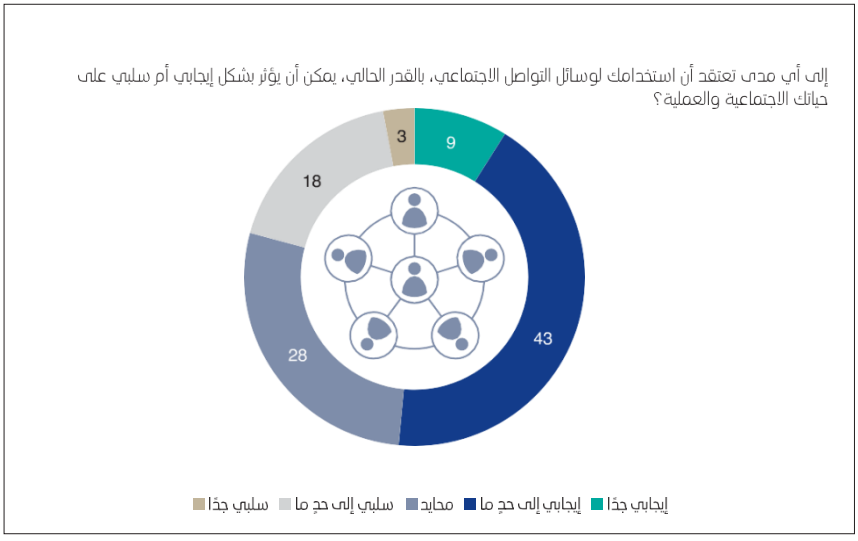

ختاماً نستطيع أن نقول نتائج الاستطلاع أعلاه الذي أجراه المركز الوطني للإحصاء والمعلومات تشير إلى اكتساب وسائل التواصل الاجتماعي أهمية مركزية في حياة الإنسان العُماني، والذي سينعكس على جوانب كثيرة إيجابيه وسلبية في حياته وعلى المجتمع ككل.

الابتزاز الإليكتروني

يرجع الأصل اللغوي لكلمة ابتزاز إلى الفعل الثلاثي بزَ بتشديد الزاي، يقال: بزَّ الشيء يبزه بزاً اغتصبه، والبز هو السَلب وابتززت الشيء: استلبته، ومنه المثل: من "عزّ بزَ" أي من غلب سلب[4].

واصطلاحاً هنالك عدد من المحاولات لتعريفه منها (حميد، 2011):

1.محاولة تحصيل مكاسب مادية أو معنوية من شخص أو أشخاص بشكل طبيعي أو اعتباري بالإكراه بالتهديد بفضح سر من وقع عليه الابتزاز.

2. استغلال القوة مقابل ضعف إنسان آخر سواء كان هذا الضعف مؤقتاً أو دايماً.

3. محاولة للإكراه وسلب الإرادة والحرية لإيقاع الأذى الجسدي أو المعنوي على الضحايا عن طريق وسائل يتفنن الجاني في استخدامها لتحقيق جرائمه الأخلاقية أو المادية أو كليهما معاً.

وقد يحصل الابتزاز بطرق مختلفة ومتنوعة ومنها **الابتزاز الإليكتروني**، والذي يمكن تعريفه على أنه "عملية تهديد وترهيب للضحية بنشر صور أو مواد فيلمية أو تسريب معلومات سرية للضحية، مقابل دفع مبالغ مالية، أو استغلال الضحية للقيام بأعمال غير مشروعة لصالح المُبتز" (ALisaiwee, 2019).

كما يعرف بأنه "القيام بالتهديد لكشف معلومات معينة عن شخص، أو فعل شيء لتدمير ذلك الشخص، إن لم يقم بالاستجابة إلى بعض الطلبات، وهذه المعلومات قد تكون محرجة أو ذات طبيعة مدمرة اجتماعيا" (الصالح، 2011، صفحة 119)

ويقدم الباحث سعيد زيوش تعريف للابتزاز الإليكتروني يربط بينه وبين الاستخدام السيئ للإنترنت بقوله

"هو كل فعل مبني على الاستخدام السيئ للأنترنت الهدف منه تحقيق غرض ما، يختلف هذا الغرض من فرد إلى آخر حسب الظروف المحيطة بكل واحد منهم، إما يكون الغرض مادياً أو جنسياً أو معنوياً. كما يمكننا أن نحدد الابتزاز الإليكتروني على أنه كل فعل يقوم به الفرد باستعمال تقنيات عالية الدقة في الإعلام الآلي باستخدام شبكة الإنترنت وكذا البرامج التي تتيح للفرد محو آثاره بعدما يقوم بعملية الابتزاز من أجل تحقيق غاية معينة" (زيوش، 2017، صفحة 72)

ويُعرف القانون العُماني[5] الابتزاز بأنه: تهديد شخص أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل أو امتناع ولو كان هذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعاً، ويحدد قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في مادته الثامنة عشر كل من قام بالابتزاز الإليكتروني بالسجن مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف ريال عماني ولا تزيد على ثلاثة آلاف ريال عماني أو بإحدى هاتين العقوبتين.

[4] معجم لسان العرب

[5] لا يشير المشرع العُماني مباشرة للفظ الابتزاز الإليكتروني وإنما يشير لـ "استخدام الشبكة المعلوماتية أو وسائل تقنية المعلومات.

وبالنظر للتعريفات المتعددة أعلاه نستخلص أن ظاهرة الابتزاز الإليكتروني تعتمد على عنصر التهديد الذي يستخدمه المبتز(الجاني)، لتحقيق غرض من المُبتز (الضحية) والذي يكون، الحصول على خدمة، أموال أو ممتلكات، إكراهه على فعل فاضح، وأن العنصر المشترك في كل عملية الابتزاز هو استخدام الإنترنت بتطبيقاته المختلفة، كاختراق جهاز حاسوب، التقاط صور أو فيديوهات، أو الحصول على مراسلات خاصة وتهديد الشخص بها.

والابتزاز الإليكتروني واحد من سلبيات الاستخدام غير الآمن للإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي التي استفادت من التطور الهائل في تكنولوجيا الهاتف النقال من جهة ومن أهم خصائص الإنترنت وهي دعم الوسائط المتعددة من جهة أخرى كما بينا مسبقاً، فهي إذاً ظاهرة حديثة في المجتمع الخليجي و العُماني على وجه الخصوص، حيث يتم عادة تصيد الضحايا عن طريق وسائل الاتصال مثل البريد الإليكتروني أو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك، سكايب، تويتر، واتس أب، الإنستغرام، سناب شات والأيمو أو أي وسيلة إلكترونية يستخدمها المجتمع.

ولا يذهب بحثنا هذا إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي (social media) هي المسبب أو الدافع الرئيس لعملية الابتزاز ولكنها تتشارك مع غيرها من أسباب تدفع لممارسة الابتزاز، ويحدد الدكتور نزار بن حسين محمد الصالح أسباب ممارسة الابتزاز بقوله "أهم الأسباب المؤدية للابتزاز لدى الإناث الفراغ والحرمان العاطفي، والرغبة بعلاقة ربما تنتهي بالزواج، والعنوسة، والبطالة، وضعف الوازع الديني، والتفكك الأسري، وضعف الرقابة الوالدية، وتوفر وسائل الاتصال الحديثة. إما بالنسبة للذكور فإن من أهم الأسباب المؤدية للابتزاز الدافع الجنسي، والرغبة لإثبات الذات، وتقليد الأصحاب، والفراغ، والبطالة، وضعف الوازع الديني، والتفكك الأسري، وضعف الرقابة الوالدية، وتوفر وسائل الاتصال الحديثة، وضعف العقوبات القضائية، وعدم الزواج المبكر، وكثرة المثيرات الجنسية من خلال وسائل الإعلام المختلفة" (الصالح، 2011، صفحة 119).

وفي الغالب تبدأ عملية الابتزاز بين طرفي الابتزاز عن طريق الثقة الوهمية المتبادلة، والأساليب الملتوية المخادعة، والوعود الكاذبة ومن ثم تتطور حتى يكون باستطاعة المبتز الحصول على بعض أسرار ضحيته ويحتفظ بها وبعدها تبدأ عملية المساومة والابتزاز (الحمدين، 2011، صفحة 58).

الابتزاز ووسائل التواصل الاجتماعي

شجعت وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار ظاهرة الابتزاز الإليكتروني في مجتمعاتنا، فالمزايا التي توفرها تلك الوسائل من بيئة إليكترونية مع درجة عالية من التحكم في الوسيلة (الحاسب/الهاتف) وفرت للمبتَز الإليكتروني العديد من المزايا ومن أهمها:

- **الفرصة:** إذ إن من أهم أركان الجريمة بشكل عام توفر الفرصة وفي عالم إلكتروني كبير فإن فرصة غفلة الضحية أو عدم وعيه أو ضعف مقاومته تعد أهم مقومات بناء الفرصة المناسبة لارتكاب الجريمة.
- **التخفي:** توفر الإنترنت والوسائل الإليكترونية عموما لمسي استخدامها فرصة كبرى للتخفي لممارسة الجريمة والانحراف وابتزاز الضحايا من وراء الشاشات ولوحات المفاتيح أو الأرقام المجهولة المصدر للهواتف ووميض البلوتوث الأزرق في الزوايا المظلمة.
- **المخاطرة:** بخلاف الجرائم الأخرى التي تتوفر فيها نسبة من المخاطرة، توفر الإنترنت بيئة خالية من المخاطرة لممارسة المبتزَ لجريمته (الشهري، 2011، صفحة 146)

ولا يقتصر الأمر على الأفراد فقط لاستغلال الشبكة العنكبوتية في جرائم الابتزاز الإليكتروني بل امتد لعصابات (متعددة الجنسيات) منظمة تدير تلك الوسائل الإليكترونية بطريقة احترافية مستهدفة الشباب الخليجي بشعار الحب وتنتحل تلك العصابات شخصية فتاة وتقوم بإضافة الضحية كصديق في مواقع التواصل الاجتماعي "كفيس بووك و اسكايب" أو برامج المحادثات الفورية المجانية كبرنامج الأيمو، ومن ثم تبدأ الدعوة للمحادثة عن طريق الفيديو وتصوير الضحية بأوضاع جنسية فاضحة وعندها يبدأ الابتزاز والتهديد بنشر الفيديو على مواقع إليكترونية أخرى كيوتيوب أو مواقع إباحية.

تجربة سلطنة عمان في التعامل مع ظاهرة الابتزاز الإليكتروني

تعتبر سلطنة عمان من ضمن الدول الخليجية التي تواجه تزايداً في معدل الجرائم الإليكترونية خاصة جرائم الابتزاز، حيث زادت هذه الجرائم بحسب الإحصائيات والدراسات الأمنية. وأصدرت هيئة تقنية المعلومات إحصائيات الابتزاز الإليكتروني في سلطنة عمان وهي كالاتي:

- منذ العام 2011م حتى العام 2016م شهدت السلطنة 269 حالة تعرض للابتزاز لإليكتروني.
- في عام 2016م وحدها شهدت161 حالة ابتزاز من مجمل 355 حالة من مختلف جرائم تقنية المعلومات.
- 90% من حالات الابتزاز موجهة للرجال ومعظمها حالات مسجلة من خارج السلطنة.
- 10% فقط حالات ابتزاز موجهة للنساء ويعزى ذلك إلى تحفظ النساء عن الإبلاغ عن هذا النوع من القضايا.
- في العام 2017 كانت حالات الابتزاز الإليكتروني المسجلة هي 1479 حالة.
- وفي العام 2018 كانت الحالات المسجلة هي 1414 حالة.
- في العام 2019 سجلت عدد 894 حالة. والشكل التالي **(شكل 5)** يشير لنسبة حالات الابتزاز الإليكتروني المسجلة منذ العام 2011م حتى العام 2019م.

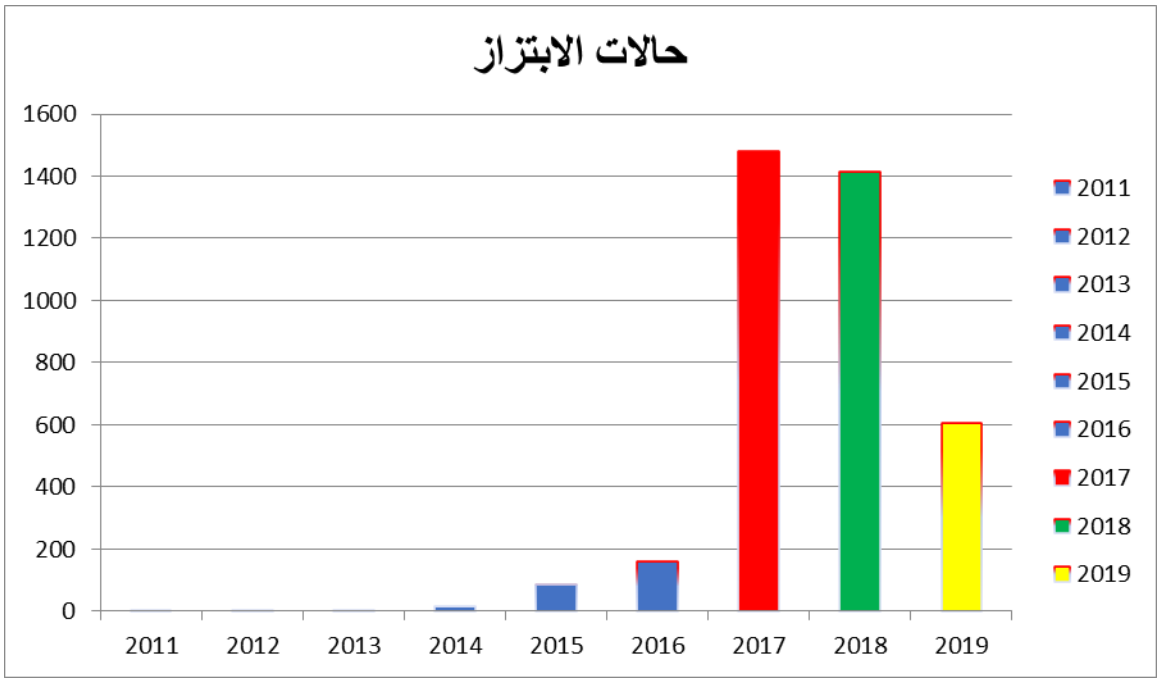

وبالنظر لعدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في سلطنة عمان، والذي يشير إلى أن 2.6 مليون عُماني مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي وهو ما يشكل 55% من إجمالي عدد السكان بمعدل 6 ساعات كمتوسط يومي للاستخدام، نستطيع أن نرجع الزيادة السنوية في حالات الابتزاز الإليكتروني كنتيجة طبيعية للزيادة في حالات استخدام تلك الوسائل الرقمية، مع نقص التوعية والحملات التوجيهية للتنبيه بخطورة الاستخدام السيئ لها في تلك الفترة.

أكثر عدد الحالات التي سجلت كانت في العام 2017 وهو العام الذي زاد فيه عدد المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي 600 ألف مستخدم جديد. علماً بأن حالات الابتزاز الغير مسجلة لدى الجهات الرسمية أي التي لم يُبلغ عنها لأسباب اجتماعية خاصة بالمجتمع العُماني المحافظ قد تتجاوز تلك النسبة المعلن عنها.

وبنظرة عامة لجرائم تقنية المعلومات نجدها أيضاً في ازدياد وكلها تعتبر جرائم حديثة على المجتمع العُماني، حيث خلت دفاتر الشرطة من تلك الجرائم ما قبل ظهور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، والجدول التالي يوضح أعداد وأنواع جرائم تقنية المعلومات المسجلة في قيادات شرطة المحافظات خلال العام 2017م.

أنواع الجرائم	المجموع
الاحتيال الإليكتروني	32
القرصنة الإليكترونية	5
التعدي على البطاقة المالية الإليكترونية	2
إهانة كرامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي	321
التهديد عبر وسائل التواصل الاجتماعي	2
جرائم الكرتونية أخرى	19
المجموع	381

الجهود للحد من ظاهرة الابتزاز الإليكتروني:

استجابت دول مجلس التعاون الخليجي للخطر الذي يشكله الاستخدام السيئ للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بصورة خاصة، وأنشاء مراكز متخصصة وطنية لحماية الأمن السيبراني: فريق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي Computer Emergency Response Team (CERT)، بل وظهرت الشركات الخاصة القانونية في دول الخليج لمحاربة تلك الجرائم الإليكترونية.

وفي سلطنة عُمان تم إنشاء المركز الوطني للسلامة المعلوماتية وتم في هذا المركز إنشاء فريق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي ويتبع لهيئة تقنية المعلومات وافتتح العام 2010، ومركز السلامة المعلوماتية هو الجهة التي تتعامل مع جرائم الابتزاز الإليكتروني بصورة مباشرة وتوجه كثير منها إلى جهات إنفاذ القانون إذا تطلب الأمر ذلك. وتم تقييم أداء سلطنة عُمان في مجال الأمن السيبراني بصورة عامة لعام 2014 بواسطة الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) بمشاركة مؤسسة الأبحاث" ABIresearch"، وجاء ترتيبها العالمي رقم (3) مشترك، وأحرزت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول، وكندا في المركز الثاني واشتركت ثلاثة دول في المركز الثالث هي أستراليا وماليزيا وسلطنة عُمان من أصل (193) دولة [‡‡].

ختاماً نستطيع القول أن العولمة كان لها الدور الكبير في التطور المتسارع الذي تشهده البشرية في مجال الاتصال الإليكتروني والذي بدوره أحدث تحولات وتغيراً ملحوظة في البنية السوسيوثقافية للمجتمعات المعاصرة، تغيراً متسارعاً وغير مسبوق يصعب وضعه في إطار نظرية سوسيولوجية شاملة، وبالتأكيد أن هذا التطور قد ساعد البشرية في نواحي كثيرة يصعب حصرها، وسهل لها التواصل اللحظي فيما بينها، إلا أن البعض الآخر قد استغل خاصية التفاعلية التي اتصفت بها تلك التكنلوجيا لأغراض سلبية قادت لخلخلة بعض الثوابت والقيم التي طبعت بها مجتمعاتنا العربية، وفاق تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي للدول الخليجية بقية الدول العربية للطفرة الاقتصادية والتكنلوجية التي تشهدها منطقة الخليج العربي، فظهرت العديد من الجرائم الإليكترونية المرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي كالابتزاز الإليكتروني والاحتيال الإليكتروني وغيرها الكثير مما يدعونا للنظر بجدية في إيجاد وسائل إضافية للتوعية والتنبيه بمخاطر الاستخدام السيئ للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بصورة خاصة.ولتفادي تلك الجرائم على الدول الخليجية عمل الاتي:

1. التركيز على التوعية وخاصة توعية الشباب وذلك بالتأكيد على خطورة تلك الجرائم الإليكترونية على مجتمعاتنا العربية.
2. متابعة ورصد تلك الجرائم باستخدام أحدث الأجهزة التكنلوجية.
3. توعية أولياء الأمور بمراقبة سلوك أبنائهم على تلك المنصات الإعلامية.
4. في حالة التعرض للابتزاز عدم التردد في التواصل مع الجهات الرسمية.

المراجع والمصادر

ALisaiwee, S. (2019). The Crime of Cyber Extortion (A Comparative Study). *مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنه*.

Ebersole, S. (2000). Uses and Gratifications of the web among students—*Journal of Computer-Mediated Communication 6(1)*.

Salim, F. (2017). The Arab social media report – Arab social media report series Vol7. *Dubai: Governance and innovation program, MBR school of government*.

ابراهيم عثمان ، قيس نوري. (2017). *التغير الاجتماعي* . القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات .

أحمد زايد. (2006). *إعتماد علام التغير الاجتماعي* . القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية .

احمد زكي بدوي. (1982). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية* . بيروت : مكتبة لبنان .

الصادق الحمامي. (2016). *الميديا الاجتماعية من منظور التنظيم والتنظيم الذاتي، كتاب عصر الميديا الجديدة* . تونس : اتحاد اذاعات الدول العربية .

ام الخير بدوي. (2018). التغير الاجتماعي – رؤية نظرية . *مجلة التغير الاجتماعي جامعة بسكرة الجزائر* ، 23.

ايريك ميغري. (2018). *سوسيولوجيا الاتصال والميديا (ترجمة نصر العياضي)*. المنامة : هيئة البحرين للثقافة والتراث .

بو سعيد رندة. (2017). التغير الاجتماعي والحتمية التكنولوجية لوسائل الاعلام. *قراءة في نظرية مارشال ماكلوهان ، مجلة سوسيلوجيا للبحوث والدراسات الاجتماعية* ، 40.

بومدين مخلوف. (2017). المنظزمة القيمية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال – الانترنت في مدينة المسيلة نموذجا . *اطروحة دكتوراه غير منشورة – كلية العلوم الاجتماعية والانسانية – جامعة محمد لمين دباغين سطيف الجزائر* .

خليل شقرة. (2014). *الاعلام الجديد (شبكات التواصل الاجتماعي)* . عمان : دار اسامة للنشر والتوزيع .

زاهر راضي. (2003). استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي . *مجلة التربية العدد 74 جامعة عمان الاهلية* .

سعيد زيوش. (2017). ظاهرة الابتزاز الالكتروني واساليب الوقاية منها – قراءة سوسيولوجية واراء نظرية . *مجلة العلوم الاجتماعية* ، 72.

مجلة .نمازج النظرية المفسَرة لدور وسائل الإعلام في التغير الاجتماعي والثقافي –قراءة تاريخية .(2017) .سويقات, ل *التدوين, 2*(9), 164-178.

سيمون ديورنغ. (2015). *الدراسات الثقافية: مقدمة نقدية (ترجمة ممدوح عمران)*. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون .

صالح حميد. (2011). الابتزاز المفهوم والواقع . *ندوة الابتزاز (المفهوم–الاسباب–العلاج)*. الرياض : جامعة الملك سعود .

عادل الهواري. (1988). *التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي* . بيروت : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع .

عباس صادق. (2008). *الاعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات* . الاردن : دار الشروق للنشر والطباعة .

عبد الرحمن العايش. (2012). منهجية التغير الاجتماعي في السنة النبوية وتطبيقاتها التربوية . *المؤتمر الدولي الاول لمركز البحوث والاستشارات الاجتماعية حول موضوعات العلوم الاجتماعية والانسانية في العالم الاسلامي* (الصفحات 482-481). لندن : جامعة لندن .

عبد العزيز الحمدين. (2011). الابتزاز ودور الرئاسة العامة لهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في مكافحته . *ندوة الابتزاز (المفهوم – الاسباب – العلاج)* . الرياض : جامعة الملك سعود .

عدنان زامل. (2010). قراءة مفاهيمية في ماهية التغير وانتاجه الفكري . *مجلة كلية التربية – جامعة واسط العراق* ، 255-277.

عمروش فريدة. (2018). توظيف شبكات التواصل الاجتماعي " الفيسبوك" من قبل منظمات حقوق الانسان لترقية المواطنه بالجزائر دراسة تحليلية . *صفحة الفيسبوك الرسمية للجمعية الجزائرية لترقية المواطنة وحقوق الانسان، كتاب اعمال الملتقى الدولي السنوي للبحث العلمي* . جبيل : مركز جيل البحث العلمي بلبنان .

فائز الشهري. (2011). دور مؤسسات المجتمع في مواجهه ظاهرة الابتزاز وعلاجه الابتزاز الالكتروني نموذجا . الرياض : جامعة الملك سعود .

كلفاح امينة. (2014). الاعلام الجديد والتغير الاجتماعي . الصورة والاتصال .

كمال عايدي وآخرون. (2016). التغير الاجتماعي ونظرياته . *المداد* .

لطيفة طبال. (2012). التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية . *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية* ،

409-410.

محمد شرف هاشم. (2018). دور الاعلام في التغيير في العالم العربي دراسة تحليلية . *دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية* ، 202.

محمد عمر الطنبوني. (1995). *التغير الاجتماعي* . الاسكندرية : منشأة المعارف .

نزار الصالح. (2011). اثار الابتزاز على الفرد والمجتمع . *ندوة الابتزاز (المفهوم-الاسباب-العلاج)*. الرياض: جامعة الملك سعود .

نهى بالعيد. (2016). *تطور استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي – كتاب عصر الميديا الجديدة.* تونس : اتحاد اذاعات الدول العربية .